البشير يؤيد نشر قوات افريقية بصلاحيات واسعة في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»

من كمال حسن بخيت:

دعا الرئيس السوداني عمر البشير أهل دارفور الى المزيد من الحوار لتفويت الفرصة علي المتربصين بأمن وسلام ووحدة البلاد مشيراً الى ان اتفاقية ابوجا لسلام دارفور جاءت لتضع اللبنة الاساسية في بناء السلام الذي يعيد لدارفور سيرتها الاولى، وحث المجتمع الدولي والمانحين للوفاء بالتزاماتهم والسعي لتوفير الخدمات الاساسية التي تمكن النازحين واللاجئين من العودة لقراهم وتفريغ المعسكرات التي تتاجر بمعاناة اهلها المنظمات المشبوهة كحلقة من حلقات التآمر على بلادنا وشعبنا وعقيدتنا. واضاف البشير ان اتفاقية اسمرا لسلام الشرق داعياً ابناء الشرق للإلتفاف حول المبادئ والقيم التي حوتها الاتفاقية مؤكداً ان المغانم او المناصب لن تكون سببا للنزاع بين ابناء الوطن الواحد.

من ناحية اخرى جدد البشير رفضه نشر قوات دولية في اقليم دارفور غربي السودان، وتأييده نشر قوات أفريقية تتمتع بصلاحيات واسعة في الإقليم.

وقال البشير في حوار اجرته معه صحيفة «غارديان» البريطانية إن السودان يقبل بقوة أفريقية مدعومة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، لكنه اشترط التشاور مع حكومته بشأن ذلك.

و أشار البشير إلى أن التعامل سيتم بكل شفافية وفي ظل وجود مراقبين خاصة ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، مطالبا بأن يخصص المبلغ المخصص لتمويل قوات الأمم المتحدة المقترحة ضمن القرار 1706 والبالغ 1,7 مليار دولار لصندوق تعويضات أولئك اللاجئين.

واوضح الرئيس البشير أن اتفاق السلام مع الجنوب وضع المسؤولية لتنفيذه المبرم مع الأمم المتحدة وهو شرط متفق عليه بين الجانبين، أما في اتفاق ابوجا فقد نص على أن توكل للاتحاد الأفريقي مهمة تنفيذه.

من جانبه قال مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان الهولندي يان برونك إن قرار حكومة الخرطوم إبعاده ومراقبين آخرين يهدف لشن ما وصفه بهجوم جديد على المتمردين في دارفور.

وكان برونك قد أعلن في وقت سابق أنه غير نادم على تصريحات أدلى بها بشأن الوضع في إقليم دارفور وأدت لطرده من جانب حكومة البشير، وقال إنه يأمل في العودة للسودان.

وقال في تصريحات لمحطة إذاعية هولندية إن المعلومات التي أوردها عن الوضع في دارفور غربي السودان متاحة على نطاق واسع، وإن نشر تلك المعلومات ليس سبب طرده.

من جانبه قال مدير الإدارة السياسية بالرئاسة السودانية عثمان نافع إن برونك تدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤون البلاد، والتي لا تدخل ضمن اختصاصه وموقعه.

ووصف نافع في تصريحات لـ«الجزيرة» الدبلوماسي الأممي بأنه يفتقر لـ«المهنية الدبلوماسية» متهما الغرب بأنه يُصور الوضع بدارفور وكأنه أكبر كارثة في العالم.

من جانبها أبدت الولايات المتحدة معارضتها لتمويل الأمم المتحدة قوة الاتحاد الأفريقي المنتشرة في دارفور.

وذكر المتحدث باسم الخارجية شون ماكورماك في تصريحات أن «رأي الولايات المتحدة الذي يوافقها عليه الكثيرون هو أن المسألة تتطلب وجود قوة من الأمم المتحدة». وأضاف أنه يتوقع أن تبقى قوة الاتحاد الأفريقي النواة الرئيسية لقوة الأمم المتحدة في حال موافقة السودان على نشرها بدارفور. الى ذلك اكدت الناطقة الرسمية لبعثة الامم المتحدة بالسودان راضية عاشوري ان عمل البعثة في السودان يسير بصورة عادية وقالت عاشوري ان يان برونك لا يزال هو مبعوث الأمين العام للامم المتحدة الي السودان رسميا لكنها اوضحت ان تابي زيرون (اثيوبي الجنسية) والذي ينتظر وصوله السودان اليوم الخميس بعد انقضاء اجازته هو المسؤول حالياً وينوب عنه منسق الشؤون الانسانية للبعثة مانويل دا سلفا.

من ناحية اخرى اكد حسن برقو عضو اللجنة العليا المشتركة لتنفيذ اتفاق سلام دارفور أن الحكومة ليست لديها رغبة في الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي ولكن تقوم بواجبها في الحفاظ على سيادة وحدة البلاد ومكتسبات الامة.

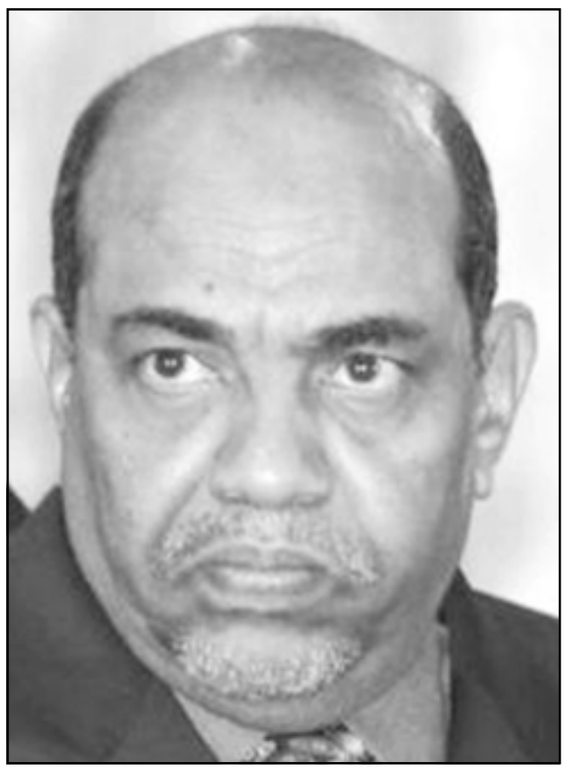

الرئيس السوداني عمر البشير

وقال ان موقف الحكومة الثابت تجاه قضية دارفور والسعي الدؤوب لحلها ادى بالأمم المتحدة الى اللجوء للحلول الوسطية للموافقة على دعم قوات الأتحاد الافرقي بخبراء في كافة المجالات حتى تتمكن من القيام بدورها الرقابي وليس التدخل في اعمال تعقيد الأوضاع في الاقليم موضحاً ان مبادرة الأمم المتحدة اعطت ساحة للجهات الدولية للتحرك لحل القضية مشيرا في ذلك للجامعة العربية ودولة قطر، واضاف أن ما يشغل بال الحكومة هو تطويق المسألة الإنسانية التي يعيشها الاقليم ولعلمها أن كافة المناورات التي تقوم بها الدول المعادية للسودان وادخال قوات امية بدارفور تأتي في هذا الباب مؤكداً سعي الدول لحل المشكلة وإرجاع النازحين واللاجئين إلى قراهم ولملمة القضية بصسورة نهائية.

وقال ان اتفاق ابوجا على مستوى التنفيذ يسير بصورة ممتازة مشيرا إلى ان كافة اللجان المشتركة من الجانبين تعمل في انزال الاتفاقية لأرض الواقع خاصة بعد صدور المراسيم الرئاسية والتي يمكن أن يتم تجاوز التحفظات تجاهها بالتشاور والحوار وسيتم اعلان الحكومة الانتقالية إضافة إلى وجود تحرك لالحاق الأطراف الرافضة للتوقيع بركب السلام مؤكداً أن الحراك الذي يحدث الآن سيؤدي إلى انهاء الازمة وليس تعقيدها كما يعتقد البعض.

واضاف برقو أن تصعيد العمليات العسكرية من قبل حاملي السلاح يهدف لعرقلة اتفاق أبوجا حتى يجدوا أنفسهم فيه مشيرا إلى ان الدولة تتعامل بدرجة عالية من الحكمة وتسعى بالتنسيق مع دول الجوار لمعالجة هذه الأوضاع وتفويت الفرصة على أعداء السودان الذين يعملون لتجزئته.

مسؤول أمريكي: لا نمانع بافتتاح جبهة الخلاص السورية المعارضة مكتباً لها في واشنطن

لندن ـ من بسام علوني:

أعلن مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية أن بلاده لا تمانع بقيام جبهة الخلاص الوطني السورية المعارضة بفتح مكتب لها في واشنطن شريطة أن تحترم مبادئ المعارضة السلمية، وأكد أن بلاده لم تفتح أي حوار مع سورية وإيران حول العراق.

وأبلغ المسؤول، الذي طلب عدم ذكر إسمه، «يونايتد برس إنترناشيونال» امس الأربعاء أن بلاده «مستعدة للحوار مع أي حزب أو طرف سوري يحترم حكم القانون ومبادئ الديمقراطية ومبادئ المعارضة السلمية والقانونية».

وكانت جبهة الخلاص أعلنت أنها تدرس افتتاح مكتب في العاصمة الأمريكية واشنطن من أجل «التواصل مع الجالية السورية بالدرجة الأولى ومع الإدارة الأمريكية بشكل عام لشرح وجهة نظر الجبهة وهدفها من التغيير في سورية لإقامة نظام ديمقراطي على أسس سلمية ديمقراطية».

وعما اشيع عن لقاءات عقدها مسؤولون أمريكيون مؤخراً مع قياديين من جبهة الخلاص، اجاب «لا علم لي بمثل هذه اللقاءات ولا أستطيع أن أنفي أو أؤكد ذلك ولكن نحن نرحب بالتحاور مع أي طرف طالما أنه يحترم مبادئ الديمقراطية والمعارضة السلمية».

يذكر أن جبهة الخلاص الوطني السورية المعارضة أُعلن عن تأسيسها في العاصمة البلجيكية بروكسل في 17 آذار (مارس) 2006، وذلك في ختام يومين من المشاورات بين بعض قوى المعارضة وشخصياتها. وعُقد اللقاء التشاوري، الذي نتج عنه إعلان جبهة الخلاص الوطني، يومي الخميس والجمعة 16 و17 آذار (مارس) 2006، بدعوة من السيدين عبد الحليم خدام (نائب الرئيس السوري السابق) وعلي صدر الدين البيانوني (المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية). وإلى جانبهما، شارك ممثلون عن مختلف التيارات الليبرالية والكردية والقومية المقيمة في الخارج.

ونفى المسؤول الأمريكي أن يكون التقى شخصيات من جبهة الخلاص مؤخراً، وقال «لم ألتق بأي مندوب من المعارضة السورية ولكن قد أكون قابلت أحد هؤلاء صدفة بدون أن أعرف شخصيته».

وشكك في أن تكون وزارة الخارجية الأمريكية وجّهت دعوة الى رفعت الأسد الذي يقود فصيلاً معارضاً إسمه (التجمع القومي الموحّد)، وقال «لم أسمع بهذه الدعوة ولدي شك بأن تكون الوزارة وجهت أصلاً دعوة من هذا القبيل».

عبد الحليم خدام

صدر الدين البيانوني

من جهة أخرى، اعتبر المسؤول الأمريكي أن من المبكر أن تعلن بلاده موقفها من مقترحات اللجنة التي يرأسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر حول العراق لأن الأخير لم يكمل تقريره حتى الآن ولم يسلمه إلى الحكومة الأمريكية «وقرأنا الكثير عنه في الصحافة لكننا لا نستطيع التحدث عن مضمونه».

ونفى المسؤول الأمريكي أن يكون تكليف بلاده لجنة بيكر تقييم الأوضاع في العراق إعترافاً بفشل إستراتيجيتها هناك، وقال «لا أعتقد أن هناك أي علاقة بين التقرير الذي ستصدره لجنة بيكر وتغيير الإستراتيجية الأمريكية في العراق لأن بيكر يقوم بإجراء مراجعة للاعمال التي قامت بها الإدارة الأمريكية في العراق حتى الآن ووضع تصورات تحليلية حولها مع إمكانية أن تضع اللجنة إقتراحات أو أفكاراً للمرحلة المقبلة».

وكان بيكر دعا إلى إشراك كل من سورية وإيران في العملية السياسية في العراق.

وعما إذا كانت بلاده تجري حالياً أي إتصالات مع دمشق وطهران حول العراق، أجاب «لم تكن هناك أي اتصالات مباشرة مع إيران كما أعرف، ومن المعروف أن سفيرنا في بغداد زلماي خليل زاد لديه صلاحية وضوء أخضر من واشنطن للتحاور مع الإيرانيين حول العراق ولا جديد حول ذلك ولكن لم تجر أي إتصالات جديدة مع طهران».

وقال «بالنسبة إلى سورية، لا نقيم أي اتصالات معها منذ فترة طويلة لأسباب عديدة ولأن كل منا يعرف موقف الثاني، ونحن نعرف أن السياسات التي تنتهجها الحكومة السورية غير متعاونة في عدد من المجالات وليست لدينا أي مؤشرات بأن هذه الحكومة مهتمة بالإتصال معنا».

وأضاف «موقفنا واضح حيال الحكومة السورية وهي تعرف جيداً ما هو مطلوب منها من طرفنا في العراق وفي لبنان وبخصوص الموضوع الفلسطيني وحتى الآن لم نر أي رد إيجابي من طرفها، ولهذا السبب لا نرى أي فائدة من فتح اتصالات معها».

وشدد المسؤول الأمريكي على أن بلاده «لا تجري أي اتصالات مع سورية وإيران بشأن العراق عبر طرف ثالث»، وقال إن «سياستنا إزاء هذين البلدين لم تتغير وليس هناك أي اتصالات أو محادثات مباشرة أو غير مباشرة مع دمشق وطهران».

واعتبر أن ما يروّج عن وجود وساطات عبر طرف ثالث «غير دقيق ولا أساس له من الصحة». (يو.بي.آي)

واشنطن تعارض تمويل الامم المتحدة لقوة الاتحاد الافريقي في دارفور

■ واشنطن ـ اف ب: اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية شون ماكورماك الثلاثاء ان الولايات المتحدة تعارض الفكرة العربية الداعية الى قيام الامم المتحدة بتمويل قوة الاتحاد الافريقي المنتشرة في اقليم دارفور في غرب السودان.

وقال ماكورماك ردا على سؤال خلال تصريح صحافي حول الاقتراح المصري بالابقاء على قوة الاتحاد الافريقي المنتشرة في دارفور ومنحها المزيد من الامكانات بفضل تمويل من الامم المتحدة «ان رأينا الذي يشاطرنا فيه الكثيرون، هو ان المسألة تتطلب قوة من الامم المتحدة».

واضاف المتحدث «من المقرر ان تبقى قوة الاتحاد الافريقي النواة الرئيسية لقوة الامم المتحدة».

وقال «لكن من المفضل لاسباب عملية جدا ولاسباب اخرى على علاقة بقرارات مجلس الامن الدولي، ان تكون هناك قوة من الامم المتحدة».

وبين هذه الاسباب، اورد ماكورماك ضرورة تامين استمرارية تمويل هذه القوة وامكانية تعزيزها بعناصر غير افريقية.

ويرفض الرئيس السوداني عمر البشير نشر قوات دولية في دارفور كما هو وارد في قرار مجلس الامن الدولي رقم 1706 الصادر في 31 اب (اغسطس)، معتبرا انه «انتهاك لسيادة» بلاده.

وظهر امس، لم تكن وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس اتصلت هاتفيا بعد بالامين العام للامم المتحدة كوفي عنان بشأن طرد موفد المنظمة الدولية يان برونك من الخرطوم كما كانت اعلنت اول من امس.

واكد ماكورماك «انها لا تزال تنوي الاتصال بعنان». واضاف «لكن جداول اعمالهما لم تسمح بذلك بعد».

وشاركت رايس بعد الظهر في البيت الابيض في اجتماع مع موفد الرئيس جورج بوش الى السودان اندرو ناتسيوس الذي عاد للتو من جولة استغرقت حوالى عشرة ايام الى السودان ومصر.

وحضر الاجتماع ايضا مستشار البيت الابيض للامن القومي ستيفن هادلي ومساعدة وزيرة الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية جندايي فريزر، بحسب ما ذكر المتحدث باسم الامن القومي فريديريك جونز.

وقال جونز «اجتمعوا لمناقشة نتائج جولة الموفد الى المنطقة ومسألة دارفور».

تشاد: هجمات المتمردين تشن من السودان

■ نجامينا ـ رويترز: قالت حكومة تشاد امس ان المتمردين الذين هاجموا بلدات في جنوب شرق البلاد واثاروا الخوف من توجيه ضربة الى العاصمة نجامينا شنوا هجومهم من السودان.

وقام الجيش بتعزيز الامن في نجامينا بعد ان استولى المتمردون الذين يقاتلون لانهاء حكم الرئيس ادريس ديبي لفترة وجيزة على بلدة جوز بيدا بالقرب من الحدود السودانية يوم الاحد قبل مهاجمة ام تيمان التي تقع الى الغرب وهم يتوغلون أكثر داخل البلاد.

وقال وزير الاتصالات حورمجي موسى دمجر في بيان «يوم الاحد الماضي شن طابور من المغامرين المسلحين الذين جاءوا في عربات من السودان عملية لزعزعة استقرار تشاد».

وقال البيان «يجب على المجتمع الدولي ان يدرك ان تشاد ضحية عدوان صارخ يتم تزويد قيادته من الاراضي السودانية بأسلحة متقدمة». واضاف «قوات الامن اتخذت جميع الاجراءات الضرورية لوقف هذا العمل العدائي الجديد بطريقة حاسمة ولمنع اخرين تعدهم مجموعات صغيرة تتمركز في دارفور».

والقتال الذي يدور في اقليم دارفور والذي قتل عشرات الاف الاشخاص منذ عام 2003 وتسبب في نزوح أكثر من مليوني شخص امتد الى تشاد حيث يقاتل متمردون للاطاحة بالرئيس ادريس ديبي.

واتهم ديبي مرارا السودان بدعم المتمردين قائلا ان الخرطوم تحاول تصدير «نظامها الاصولي» الى بقية المنطقة الواقعة جنوب الصحراء. وينفي السودان هذا الاتهام. وقال متحدث باسم الجيش السوداني انه لا يوجد تأييد على الاطلاق من حكومة السودان لاي متمردين لكنه اشار الى ان الحدود بين البلدين بها ثغرات. وقال «انه امر محتمل تماما ان يتمكن متمردون من دخول الحدود وشن هجوم من السودان مثلما يدخل متمردون ويهاجمون القوات المسلحة السودانية من الاراضي التشادية».

المعارضة اليمنية تتهم الحزب الحاكم باستقطاب أعضائها وسجن عسكريين

■ صنعاء ـ يو بي آي: قال حزب يمني معارض امس بأن «توجيهات عليا» صدرت قضت بالعمل على تسهيل مهمة انضمام أكبر عدد ممكن من أعضاء المجالس المحلية المنتمين الى المعارضة والمستقلين الى عضوية حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، وطالب بالافراج عن عدد من العسكريين الموالين للمعارضة.

وبحسب بيان للحزب الاشتراكي اليمني المعارض صدر امس فان التوجيهات صدرت قبل اجازة عيد الفطر الى كل من رؤساء الوحدات المحلية في المحافظات والمديريات المختلفة ورؤساء فروع الحزب الحاكم تشدد «على ضرورة تقديم كل ما يلزم لانجاح المهمة قبل انعقاد أول اجتماع لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين والمقرر انعقاده في العشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) القادم».

وأضاف البيان أن العروض المقدمة من السلطة لهذه المهمة تتضمن أموالاً ودرجات وظيفية، كل حسب المقعد الذى يشغله في المجلس المحلي وبحيث تمنح درجة «وكيل وزارة» لكل من يقبل الانضمام من أعضاء مجالس المحافظات، و«درجة مدير عام» لمن يقبل الانضمام من أعضاء مجالس المديريات.

يذكر أن المؤتمر الشعبي العام كان حقق غالبية كاسحة في الانتخابات اليمنية المحلية تجاوزت الـ67 % من مجموع الفائزين على المستويين المحليين: المحافظة والمديرية.

واعتبرت المعارضة اليمنية أن هذا الأمر يستهدف ضرب الأحزاب والمجالس المحلية في الوقت نفسه.

كما اتهمت من وصفتهم بأنهم « نافذون فى السلطة» في المحافظات المختلفة بممارسة سياسة عقابية صارمة ضد عشرات من المعلمين، والجنود والموظفين والناشطين السياسيين لـ«المشترك» على خلفية مواقفهم السياسية في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة. وطالب مصدر مسؤول في أحزاب المعارضة اليمنية ممثله في «اللقاء المشترك» بسرعة الافراج عن عشرات من الجنود والضباط الموقوفين في معسكراتهم على خلفية وقوفهم الى جانب مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان.

وقال المصدر الذي لم يذكر اسمه ان «بقاء العشرات من أبنائنا الجنود والضباط في الحجز والاعتقال طوال شهر رمضان الكريم يعد جريمة يعاقب عليها القانون»، مؤكداً على سرعة الافراج عن بقية المعتقلين العسكريين لقضاء اجازة العيد بين أسرهم وذويهم.

وكانت مصادر عسكرية كشفت أمس الأول عن أن عشرات العسكريين يقبعون في سجون تتبع جهات في وزارة الدفاع في عدد من المحافظات منذ ما يقارب من شهر على خلفية الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة. ونقلت صحف المعارضة عن المصادر «أن عملية اعتقال واسعة طالت عسكريين قبل وأثناء العملية الانتخابية المنصرمة بناء على تقارير مخابراتية تم رفعها الى الجهات العليا بوزارة الدفاع».

من جانبه، قال المحامي المعروف عبدالعزيز السماوي ان «ما أقدمت عليه وزارة الدفاع في احتجازها العسكريين عمل مناف للقانون والدستور والغاء لحقوقهم». وأضاف أن من حق العسكريين «أن يناصروا من يشاؤون من المرشحين في الانتخابات، اذا اقتصر الفعل على أمر المناصرة التي لا يترتب عليها أي مخالفة»، مضيفاً أنه «لو جاز القول باحتجاز هؤلاء لمناصرتهم بن شملان، و(اللقاء المشترك)، لوجب معاملة الأشخاص العسكريين الذين ناصروا المرشحين الآخرين بالطريقة نفسها التي يعامل بها هؤلاء الآن وهم بكل تأكيد أكثر ممن تم احتجازهم».

يشار الى أن القانون في اليمن يحرم على منتسبي القوات المسلحة الانخراط في أي حزب سياسي لكن الواقع خلاف ذلك.